Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 329 مايو 2010 جمادى الثاني/ رجب 1431

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فرص التعايش بين المحتلين واصحاب الارض تتلاشى، والعالم مطالب بالتدخل

القاعدة التي يؤسس المحتلون الخليفيون عليها وجودهم مبنية على نصائح "ميكافيلي" للأمير. ومن هذه "النصائح" اولا: انك سوف تهيمن على الشعب في حالتين: اما ان يحبوك او ان يهابوك. وما داموا لن يحبوك، فليس هناك الا ان يهابوك. والهيبة هنا تقوم على الخوف نتيجة البطش السلطوي. ثانيها: ان الغاية تبرر الوسيلة، فما دامت غاية الخليفيين الاحتفاظ بالهيمنة المطلقة المنبثقة عن عقلية الاحتلال، فانهم مستعدون لاستخدام كافة الوسائل والاساليب القذرة، وان تعارضت مع القيم والاخلاق والقوانين الدولية. ثالثها: ان الغدر بالابرياء والاوفياء امر مقبول لان هؤلاء "سوف يصبحون في ما بعد ذوي شأن في الدولة، وربما كان لهم تأثير في النظام السياسي، فالافضل التخلص منهم". رابعها: عدم الالتفات الى النعوت السلبية: "لا عليك ممن يقولعنك انك ناكر للجميل، لان الغاية تبرر الوسيلة". خامسها: اظهار الاخلاق الحسنة على ان تكون مظهرا خارجيا فقط لأجل كسب الناس وتأييدهم، وأن يحاول أن يجمع كل الصفات الحميدة التي يفتخر بها الرجال ، ويلتزم بها أمام الناس ، بل ويبذل كل ما في وسعه ليشتهر بها بين الناس ، فيقول عنه الناس إنه : كريم وصادق وشجاع وحافظ للعهد ، ولكنه يشدد على أن يستخدم الأمير عكس هذه الصفات تماما عند الحاجة إليها دون خجل أو حياء ، فالمهم هو طلب الشهرة التي بها يكسب الناس. سادسها: ان يكون الامير ثعلبا ليتلقي الحفائر والحبال، وأسداً ليرهب الذئاب. سابعها: لا ينبغي للأمير أن يحفظ العهود إذا كانت ضد مصلحته. ثامنها: إن القوي الذي يسعى لتقوية الضعيف يسعى للموت بقدمه. تاسعها: أثبتت الأيام أن الأنبياء المسلحين احتلوا وانتصروا، بينما فشل الأنبياء غير المسلحين عن ذلك. ان التزام طاغية البحرين بهذه المباديء لا يحتاج لمزيد من التوضيح، خصوصا بعد مرور اكثر من عشرة اعوام على توليه الحكم، وما عمله خلال تلك الفترة لاضعاف ارادة اهل البحرين، والسعي المتواصل ليس لاضعافهم فحسب، بل للقضاء عليهم. ولقد أضاف هذا الطاغية مبدأ آخر للاطروحة الميكافيللية: الباب الذي تأتيك منه الريح، اغلقه واسترح. فما المانع من ابادة الشعب واستبداله بغيره ما دام قد اكتشف طبيعة النظام ومبكافيليته، واستطاع، الى حد كبير، الحفاظ على وجوده ونضاله؟

نقول ان نظام حكم الاحتلال الخليفي في البحرين استنفذ وسائل وميكافيلل للامير، ولكنه فشل في احتواء الوضع، واصبح وجوده معرضا للخطر، سياسيا واخلاقيا على الاقل. وهنا عمد الطاغية للمبدأ الاخير الذي لم تتضمنه نصائح ميكافيللي، فعمد لتطبيق مبدأ القضاء على الشعب الاصلي (شيعة وسنة)، واستبداله بالاجانب. وفيما تستمر جريمة الابادة، تتواصل الاساليب الاخرى للتخلص من هذا الشعب "المزعج". وقد عمد الخليفيون مؤخرا لاظهار حقيقة نواياهم، بدون استحياء او خشية من احد. فاستهداف الابرياء بالتعذيب والقتل اصبحت وسيلة اساسية في الحرب الخليفية ضد البحرانيين. وما تصريحات محمد راشد بوحمود، الوكيل المساعد للشؤون القانونيوة بوزارة الداخلية الخليفية الاخيرة الا تأكيد للمنحى الدموي التصفوي لنظام الاحتلال. فقد أفتى هذا أفتى هذا ا لمجرم بجواز قتل الابرياء بسلاح الشوزن، وقال ان ذلك ليس محرما دوليا، مؤكدا "ان ما يروج عن ان سلاح الشوزن محرم دوليا عار من الصحة، واالاسلحة المحرمة دوليا هي الكيماوية والغازية". هذا التصريح الخطير تأكيد لتصاعد الحرب الخليفية ضد البحرانيين، ويكشف غطرسة وغرورا متميزين. فكيف يستطيع مسؤول بأية دولة الدفاع عن استهداف المواطنين العزل عندما يمارسون حقهم الطبيعي في الاحتجاج والتظاهر؟ وبرغم الشجب الدولي لتلك السياسة (وآخرها ما جاء في بيان اصدرته الشهر

التتمة صفحة (8)

* منع مدير المعهد الوطني الديموقراطي المقيم في الخليج السيدة ستيسي هاغ من دخول الأراضي البحرينية بعد أن وجهت السلطات الرسمية وبعض النواب المقربين من الحكومة تحذيراً في وقت سابق بسبب ما أطلق عليه "تدخل المعهد في الشئون الداخلية للبلاد". يذكر أن سبب المنع ربما يعود لخشية السلطات البحرينية من قيام المعهد الوطني الديمقراطي بمراقبة الانتخابات البلدية والنيابية المقبلة في أكتوبر 2010، أو تمكين مؤسسات المجتمع المدني من القيام بذلك، لاسيما بعد أن بدأ المعهد دورة في مراقبة الانتخابات لمجموعة من الحقوقيين الشباب. وتمنع السلطات البحرينية أي نوع من الرقابة الدولية المستقلة على الانتخابات، برغم انها صورية.

* امرت وزارة الثقافة والإعلام بحكومة البحرين بتعليق نشاطات مراسل قناة الجزيرة في البحرين، على خلفية بث القناة حلقة ضمن برنامج الاقتصاد والناس الأسبوعي عن حالات الفقر في دول مجلس التعاون ومن ضمنها فلم وثائقي قصير عن البحرين. وقد أجريت مقابلات مع وزيرة التنمية الاجتماعية وعدد من الأسر الفقيرة في البحرين و يوضح الفيلم التفاوت الطبقي الكبير بين الأقلية الغنية والأكثرية الفقيرة.في حين أن جزءا كبير من سكان البحرين يعيش في مستوى أو تحت مستوى الفقر إلا أن تناول موضوع الفقر يعتبر من الأمور المحرمة تناولها وتحاول السلطات البحرينية إخفاءها عن العالم الخارجي.

* استنكرت لجنة حماية الصحفيين قرار حكومة البحرين بتجميد نشاط قناة "الجزيرة" عن التغطية الصحفية في المملكة إلى أجل غير مسمى. وقال محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، "نحن نشعر بالأسف لأن نرى البحرين تسعى إلى تكميم الإعلام لسبب بسيط هو أن ما يتم تغطيته لا يروقها. إن التذرع بغياب المعاملة بالمثل من السلطات القطرية لوسائل الإعلام البحرينية لا يبرر هذه التصرفات المثيرة للقلق".

* منعت حكومة البحرين دخول كتاب يوميات المستشارالسابق لحكومة البحرين تشارلز بلگريف (1926-1957) واستوردت دار العصمة البحرينية كمية بسيطة منه -20 نسخة- إلا أن وزارة الإعلام صادرت هذه النسخ وقامت بإبلاغ صاحب الدار عن طريق السيد جمال داوود مدير قسم المطبوعات، بأن الحكومة قررت منع الكتاب ومصادرة الكمية الموجودة منه. يعود سبب المنع إلى بعض التفاصيل الدقيقة والشهادات التي ذكرها المستشار في مذكراته، والتي تعمل السلطة على تغييبها عن الناس، خصوصاً تلك المتعلقة بتوزيع الثروة، والسياق التاريخي للإستحواذ على الأراضي، والتمييز الطائفي الممارس، وكذلك حديثه عن الحركات السياسية المعارضة وأساليب التعامل معها. وسبق للحكومة ان نشرت ترجمة مشوهة لهذا الكتاب.

* المنامة (رويترز) - تنشئ البحرين التي تواجه ضغوطا لتحسين سجلها في حقوق الانسان منظمة وطنية لمراقبة الحقوق لكن بعض الناشطين يشككون في استقلالها. ويشكو المواطنون الشيعة من التمييز ضدهم في الوظائف والخدمات. وشكت سبع جمعيات حقوقية مستقلة بحرينية من أن مايزيد على نصف الاعضاء العشرين بالمنظمة هم اما موظفون حكوميون أو أعضاء حاليون أو سابقون بمجلس الشورى البحريني الذي يعين أعضاؤه بواسطة الملك.

فرق الموت من الميليشيات المرتزقة تقمع الشباب المقاوم بسلاح الشوزن

العفو الدولية: يجب على السلطات البحرينية التحقيق في حادث إطلاق النار على

20 مايو 2010

حثت منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية على إجراء تحقيق مستقل بشأن حادث إطلاق النار على أحد المتظاهرين ضد الحكومة في ملابسات مختلف عليها يوم الاثنين. ويرقد حسن علي، البالغ من العمر 20 عاماً، في المستشفى حيث يتماثل للشفاء من الجروح التي أصيب بها من جراء أعيرة نارية أطلقها عليه أحد أفراد شرطة مكافحة الشغب البحرينية في قرية كرزكان، وهي قرية أغلب سكانها من الشيعة على السواحل الغربية للبحرين؛ وورد أنه أصيب باثنتي عشرة من الرصاص الصغير (الخردق)، ثلاث منها أصابته في الرأس.وأفاد أحد كبار ضباط الشرطة البحرينية أن حسن علي أصيب بهذه الأعيرة النارية بينما كان يتوسط مجموعة من الشبان الملثمين الذين رشقوا أفراد شرطة مكافحة الشغب المتمركزين في القرية بزجاجات المولوتوف. غير أن الناشط الحقوقي البارز عبد الله الدرازي، من جمعية حقوق الإنسان البحرينية، قال إن حسن علي لم يشارك في أعمال العنف التي قام بها هؤلاء الشبان، وأصيب بأعيرة نارية خارج منزل جده.

وقد طالب مالكوم سمارت، رئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية، السلطات البحرينية بإجراء تحقيق في الحادث قائلاً "يجب على السلطات البحرينية إجراء تحقيق دقيق ومستقل على وجه السرعة للوقوف على الملابسات التي اكتنفت حادث إطلاق النار على هذا الشاب".
وأضاف سمارت قائلاً "يتعين على السلطات بوجه خاص أن تتبين ما إذا كان هذا الشاب قد وقع ضحية للاستخدام المفرط للقوة؛ وإذا ثبت ذلك، فلا بد من محاسبة الشرطي الذي أطلق النار عليه، وأي شخص آخر تثبت مسؤوليته عن الاستخدام المفرط للقوة".

وقال سمارت "من حق أفراد الشرطة استخدام القوة، بما في ذلك الأسلحة النارية، في ظروف معينة محددة تحديداً ضيقاً وصارماً، وذلك عندما يكون هناك خطر يهدد أرواحهم أو أرواح الآخرين، ولكن الادعاءات التي ترددت في هذه الحالة تفيد أن حسن علي لم يكن يشكل أي خطر على أحد عندما أطلقت عليه النار".
وورد أن حسن علي أصيب بتمزق في أنسجة الرئة، إلى جانب إصابات أخرى، ورغم ذلك فقد قامت الشرطة باستجوابه وهو راقد في المستشفى، ووجهت إليه تهمة التورط في أعمال الشغب، والتخطيط لإشعال النار في سيارة دورية تابعة للشرطة، ولكنه أنكر هذه التهم.وقد جاء حادث إطلاق النار على حسن علي في أعقاب موجة من مظاهرات الاحتجاج التي قام بها المواطنون الشيعة الذين يشكلون أغلبية السكان في البحرين ضد العائلة المالكة السنية والحكومة التي تهيمن عليها الأقلية السنة، والتي يتهمونها بالتمييز ضد أبناء الطائفة الشيعية.
وقبل شهرين، أضرم المتظاهرون الشيعة النار في إطارات السيارات في قرية كرزكان احتجاجاً على الحكومة، فأطلقت قوات الأمن النار على حسين علي حسن السهلاوي في 14 مارس/آذار، فأصابته بجروح، وتركته مستلقياً على الأرض فاقداً الوعي؛ ووجهت السلطات إليه فيما بعد تهمة المشاركة في مظاهرة غير قانونية

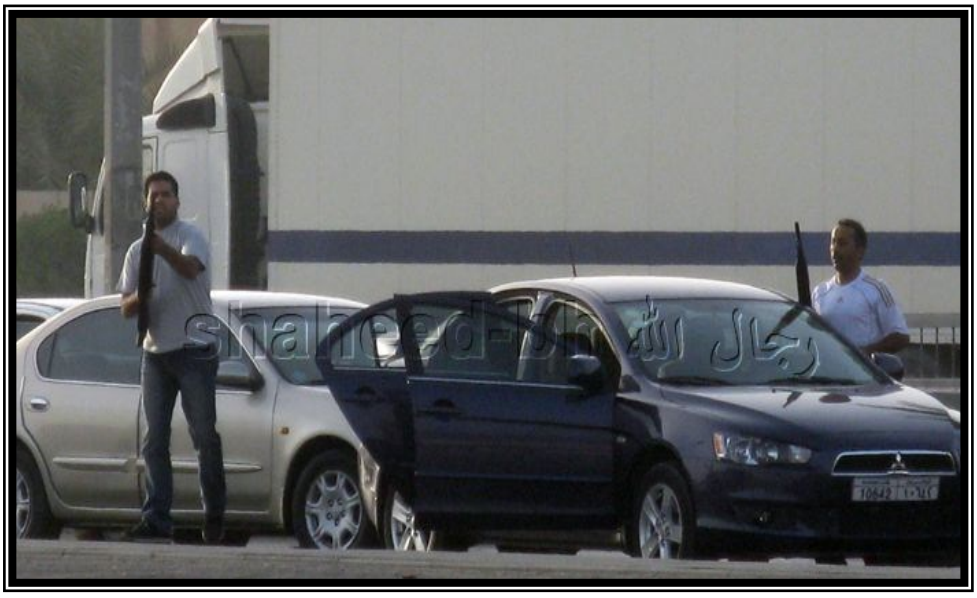

إدانة 19 شخصاً بالقتل برغم تبرئتهم من قبل وبرغم نقص الأدلة وانتزاع الاعترافات بالإكراه

April 30, 2010

(نيويورك) - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن حُكم محكمة استئناف بحرينية في 28 مارس/آذار 2010 بإدانة 19 رجلاً باتهامات بالقتل ومحاولة القتل تقوض كثيراً من زعم الحكومة بأنها لا تتسامح مع التعذيب.

وكانت الحكومة قد طعنت في حُكم المحكمة الأدنى درجة الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2009 والقاضي بتبرئة 19 رجلاً جراء إكراههم حسب الظاهر على الإدلاء باعترافاتهم ولغياب أية أدلة أخرى تربط المشتبه بهم في مقتل ضابط أمن. وقد أنزلت محكمة الاستئناف حُكمها رغم تقرير من أطباء الحكومة انتهى إلى أن أغلب الرجال المتهمين لديهم إصابات تتفق مع روايات عن تقنيات الاستجواب المنطوية على الإساءات.

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "حكم محكمة الاستئناف هذا يتحدى زعم البحرين بأنها لا تتسامح إطلاقاً مع التعذيب أثناء استجواب المشتبهين الجنائيين". وتابع: "لم تقدم الحكومة دليلاً واحداً يربط المدعى عليهم بالحادث سوى الاعترافات المجردة من المصداقية إلى حد بعيد".

القضية جاءت إثر مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن في بلدة كرزكان في أبريل/نيسان 2008، وقد خلّفت عربة للشرطة مشتعلة وأسفرت عن مقتل ضابط أمن في ثياب مدنية، هو ماجد أصغر علي، باكستاني يعمل لصالح وزارة الداخلية البحرينية. وقال مكتب المدعي العام إن 17 من 19 مدعى عليهم اعترفوا طوعاً بأدوارهم في الواقعة وأدانوا الاثنين الآخرين. وفيما بعد تراجع الـ 17 شخصاً عن اعترافاتهم في المحكمة، زاعمين بأنها منتزعة تحت تأثير التعذيب وكانت بالإكراه.وقد أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريراً من المنامة في 8 فبراير/شباط يوثق الاستخدام المتكرر للإكراه البدني المؤلم من قبل ضباط أمن البحرين من أجل الحصول على الاعترافات.

وعلى أساس مزاعم التعذيب، أمرت المحكمة الأدنى درجة أطباء وزارة الصحة بفحص المدعى عليهم. وتمت الفحوصات في يوليو/تموز 2008. وفي سبتمبر/أيلول قدم أطباء وزارة الصحة تقريراً للمحكمة يعرض تفصيلاً ما انتهوا إليه بشأن 28 مدعى عليهم (19 مدعى عليهم في هذه القضية و9 آخرين في قضية أخرى ظهرت على صلة بواقعة منفصلة في كرزكان). وانتهت التقارير الطبية، من بين نتائج أخرى، إلى أن:

•من 28 شخصاً مصابين وبندبات أو كدمات أو الاثنين.

•خمسة أشخاص مصابين بسحجات أو كدمات على معصمهم نتيجة "تقييد هذه المنطقة أو التعليق من السقف منها حسب شهادة أغلب المشتبه بهم".

•الكدمات والإصابات الأخرى قد تكون "نتيجة للضرب".

وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول 2009، برأت المحكمة الأدنى درجة - التي يرأسها قاضٍ من الأسرة البحرينية الحاكمة، آل خليفة - المتهمين الـ 19 من جميع الاتهامات المنسوبة إليهم. وفي شرح المحكمة لحيثيات حكمها القاضي بالتبرئة، اقتبست من نتائج التقرير الطبي وما ورد فيه من أن المدعى عليهم مصابين بالكدمات في معصمهم والإصابة [قالوا] إنها بسبب التعليق من السقف، وأن المدعى عليهم مصابين بندبات وإصابات أخرى. ولأن المحكمة غير مطمئنة للاعترافات المنسوبة للمدعى عليهم، ولديها شكوك في طوعية هذه الاعترافات وأنها من اختيار المدعى عليهم، فقد اختار القضاة عدم الأخذ بجميع الاعترافات. كما أورد حكم المحكمة الأدنى درجة غياب أدلة أخرى ضد المدعى عليهم.

تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر في 8 فبراير/شباط بعنوان "التعذيب يُبعث من جديد: إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب في البحرين" يعرض تفصيلاً ممارسات الاستجواب من قبل قوات الأمن البحرينية من أواخر 2007 إلى مطلع 2009. "التعذيب يُبعث من جديد" أورد تقرير وزارة الصحة بشأن المدعى عليهم في قضية كرزكان وإسقاط المحكمة لجميع الاتهامات. وفي ردها، أنكرت وزارة الداخلية بقوة أنها تتسامح مع أي ممارسات مسيئة بدنياً.

بيان حُكم الاستئناف - من أن الادعاء عندما أجرى الاستجواب الرسمي مع المشتبه بهم لم يلاحظ أدلة على الإصابات يمكن أن يكون سببها الإساءات التي يزعمونها - يتناقض مع تصريحات سابقة لوزارة الداخلية. ففي رد كتابي حصلت عليه هيومن رايتس ووتش في 7 فبراير/شباط، قالت وزارة الداخلية إن الادعاء قد لاحظ في واقع الأمر وجود إصابات في المشتبه بهم لكنه عزاها إلى إصابات لحقت بهم أثناء المظاهرات العنيفة وليس كونها إساءات لحقت بهم أثناء الاستجواب.

قرار محكمة الاستئناف لا يوفر أيضاً أي أدلة تربط المدعى عليهم بمقتل الضابط علي. طبقاً للحكم المكتوب، فإن فهد فضالة، الضابط بإدارة وزارة الداخلية العامة للتحقيق الجنائي، "شهد بأن تحقيقاته كشفت عن أن المتهمين أشعلوا النار في سيارة للشرطة وقتلوا ماجد أصغر علي" لكن لا توجد معلومات عن تحقيقات فضالة أو أية تفاصيل منها. فضالة هو أحد الضباط الخمسة المذكورين في تقرير "التعذيب يُبعث من جديد"، من بين المزعومة مسؤوليتهم عن الإساءة بدنياً للمشتبه بهم أثناء الاستجواب.

دليل الطب الشرعي الوحيد الذي ذكرته محكمة الاستئناف كان التعرف على عينات الدم من مسرح الجريمة التي يُعتقد أنها تعود للضحية المتوفاة والضرر اللاحق بسيارة الشرطة جراء الهجوم عليها بالحجارة وزجاجات حارقة. كما ذكر الحُكم شهادة عمار مسعد وصالح علي صالح منصور، وهما ضابطا شرطة كانا في مسرح الأحداث وقت الهجوم، لكن لم تتم الإشارة إلى قدرة أي من الضابطين على التعرف على أي من المدعى عليهم الـ 19 وأن أي منهم متورط فيما حدث.

أدانت محكمة الاستئناف العليا الجنائية المدعى عليهم الـ 19 جميعاً، ومنهم الاثنين اللذين رفضا الاعتراف. وقال حُكم محكمة الاستئناف بأن شكاوى المدعى عليهم من التعذيب لا أساس لها من الصحة، مورداً مزاعم لمسؤولين من الادعاء بأنهم لم يلاحظوا أية إصابات في المدعى عليهم أثناء استجوابهم في الأيام التالية مباشرة على اعتقالهم. حُ:م الاستئناف قال أيضاً إن أطباء وزارة الصحة لم يتمكنوا من الجزم بأن المدعى عليهم قد عُذبوا وأن بعض الإصابات التي ورد ذكرها تعود إلى وقت سابق على الاعتقال، ومن ثم لا تستقيم مع كونها أدلة على الانتهاكات. المدعى عليهم، حسبما استنتجت المحكمة، اعترفوا بشكل حر دون إكراه.وقال جو ستورك: "حُكم المحكمة الكتابي لا يحتمل حتى أخف التدقيق". وأضاف: "تقريرنا أظهر أن الادعاء مشارك في مشكلة التعذيب في البحرين، إذ أنه حريص على نزع المصداقية عن مزاعم المدعى عليهم. أطباء وزارة الصحة على الجانب الآخر، لا مصلحة واضحة لهم في أي نتائج محددة يصلون إليها".

وقد ذكر الأطباء أنهم لا يمكنهم الجزم بأن التعذيب قد أدى للإصابات التي شاهدوها، نظراً لمرور شهور قبل إجراءهم الفحوص الطبية، لكنهم ذكروا أيضاً أن الإصابات التي شاهدوها تتفق مع روايات المدعى عليهم الخاصة بالتعرض للتعذيب.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن فكرة أن أطباء وزارة الصحة قد اطلعوا على إصابات قديمة هي فكرة خاطئة. فقد أوضح الأطباء بكل حرص وجود إصابات قديمة في حالتين من الحالات، لكن هاتين الحالتين ليستا ضمن الأشخاص السبعة عشر الذين اكتشفوا فيهم ندبات وإصابات تتفق مع كونها جراء الإساءة البدنية.

وقالت هيومن رايتس ووتش أيضاً إن قرار المحكمة بالحكم على المدعى عليهم الـ 19 جميعاً بالسجن ثلاثة أعوام بتهمة قتل ضابط شرطة يبدو أنه قرار سياسي الدوافع. فالمادة 333 من قانون العقوبات البحريني تنص على الإعدام بحق من

إستعمال مفرط للذخيرة الحية (الشوزن) وعقاب جماعي لمناطق الاحتجاجات الشعبية المتواصلة
أحكام عرفية غير معلنة.. اعتقالات ومحاكمات لـ62 معتقل ومحكوم

18 مايو 2010م

في حالة تذكر بالأوضاع أيام أحداث التسعينيات، لا زالت قوات الأمن الخاصة، شاهرة سلاح الذخيرة الحية (الشوزن) ترابض على مداخل وحدود العديد من قرى البحرين، مدللة على حالة من الإستنفار الأمني غير المسبوق منذ مجيئ الحاكم الحالي في مارس 1999م. ففيما لا تزال قرية كرباباد الساحلية محاصرة على مدى 24 ساعة بتلك القوات عند مداخلها الأساسية من جهة الشمال والشرق، وبمحاذاة الشارع الرئيس للقرية من جهة الجنوب، فإن وجود القوات المسلحة عند مداخل قرى المقشع، كرانة، أبو صيبع، سماهيج، الدير، المعامير، سترة وكرزكان، يقتصر على الفترة المسائية من بعد غروب الشمس وحتى وقت متأخر من الفجر. من جانب آخر، فإن سلسلة الاحتجاجات الشعبية والمواجهات لازالت متواصلة كحدث شبه يومي بين المحتجين والقوات الخاصة في قرى المالكية، سترة، السنابس، الديه، جدحفص، كرباباد، المقشع، كرانة، أبو صيبع، بني جمرة، الدراز، عالي، السهلة، الدير، سماهيج وقرى أخرى إضافة لمنطقة رأس الرمان بالعاصمة المنامة.

وقد بات منظر تواجد وانتشار القوات الخاصة على مداخل العديد من القرى المنتفضة مألوفاً ومعبراً عن حالة من الإحتجاج المستمر والإستياء المتواصل على تدهور الوضع الحقوقي في البلاد بما في ذلك المطالبة بتبييض السجون وحلحلة الملفات العالقة وفي مقدمتها برنامج تغيير التركيبة السكانية من خلال جلب الأجانب وتوظيفهم بعد منحهم الجنسية والمميزات على حساب المواطنين. ولازالت الشوارع الأساسية في القرى تعيش في الظلام الدامس بسبب إطفاء الأنوار للتعبير عن الإحتجاجات والغضب الذي يعبر عنه بحرق الإطارات وصناديق القمامة وسد الطرق، وترد عليه القوات الأجنبية بالعقاب الجماعي واستعمال مكثف للغاز الكيماوي المسيل للدموع والرصاص المطاطي إضافة للذخيرة الحية (الشوزن المستعمل لصيد الطيور).

وقد اتسم مؤخراً أسلوب القوات الخاصة في الرد على المتظاهرين بالإستعمال المكثف للذخيرة الحية (الشوزن) الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، سواء كانوا مشاركين في الاحتجاجات أو لسوء حظهم أنهم في مناطق تعتبرها السلطة مناطق منتفضة. وبسبب ما قامت به السلطات الأمنية من تهديد المستشفيات والمراكز الصحية العامة والخاصة بعدم معالجة أي من المصابين بالشوزن دون علمها وموافقتها، فقد تم حبس ثلاثة شبان أصيبوا بكمية كبيرة من رصاص الشوزن الأمر الذي استلزم نقلهم لمستشفى السلمانية ومعالجتهم من أجل الحفاظ على حياتهم. وقد قامت السلطات بحبسهم أثناء منذ لحظة قدومهم للمستشفى أو بعد ذلك، وأمرت النيابة باستمرار حبسهم بتهم الشغب والتجمهر غير القانوني، بالرغم من عدم تواجد الآتية أسماءهم في أي صورة من صور الإحتجاج حينما تعرضوا لطلقات الذخيرة الحية:

1) **حسين علي السهلاوي (25 سنة)** من سكنة مدينة حمد وقد أصيب بحوالي 70 رصاصة شوزن توزعت على أنحاء متفرقة في جسمه بتاريخ 14 مارس 2010م أثناء مغادرته منزل جده بقرية كرزكان، واعتقل عند وصوله المستشفى بعد ثلاثة أيام من إصابته.

2) **عبدالله حسن عبدالله (19 سنة)** من سكنة قرية

المالكية وقد أصيب بحوالي 17 رصاصة شوزن في مناطقة مختلفة من جسمه أثناء تواجده عند الخباز بتاريخ 13 أبريل 2010م.

3) **صادق علي المطوع (18 سنة)** من سكنة قرية

المالكية وقد أصيب بالعديد من رصاص الشوزن في أنحاء جسمه بتاريخ 13 أبريل 2010م بعد مغادرته المأتم مساء ذلك اليوم.

4) **حسن علي عبدالله درويش (20سنة)** من سكنة قرية كرزكان وقد أطلقت عليه القوات الخاصة حوالي 20 رصاصة شوزن عند خروجه من منزل والدته واردوه طريحا على الارض، ثم تكالبوا عليه بالضرب الى أن أغمي عليه مساء الاثنين الموافق 17 مايو 2010م ويرقد الان في المستشفى العسكري تحت العناية القصوى،

والرقابة الأمنية.

وفيما لايزال الشبان الثلاثة (حسين وعبدالله وصادق) معتقلون دون علاج في مركز دوار 17 بمدينة حمد وتوجه لهم السلطات بدل ذلك تهماً بالتجمهر والشغب، أصيب الشاب علي ابراهيم الجفيري (21 سنة) في رجله بعد أن أطلقت عليه القوات الخاصة بالرصاص المطاطي من الخلف مما أدى الى سقوطه بتاريخ 28 مارس 2010م، تكالبت عليه تلك القوات من كل حدب وصوب ليذيقوه آلام التعذيب بالركل والضرب قبل نقله وحبسه في مركز شرطة النعيم. وكان علي (من قرية الجفير) يسير بالقرب من منزل أقاربه في منطقة السنابس التي شهدت احتجاجات في ذلك اليوم، وقد حاول الركض بعد أن رأى القوات مقبلة، إلا إنها باغتته بطلقات الرصاص المطاطي من الخلف إلى أن سقط بجرحه. وتوجه له، كالعادة، النيابة العامة تهمتي التجمهر والشغب، ولا زال معتقلاً لحد هذه الساعة .من جانب آخر، فلا زالت المحاكمات متواصلة للعديد من النشطاء، بينما بدأ بعضهم تنفيذ أحكام الحبس التي صدرت بحقهم، نذكر منها:

1) **قرية كرزكان**: (19 شاباً مبرئاً من المحكمة الكبرى تطاردهم القوات الخاصة لتنفيذ حكم السجن واعتقال ثلاثة منهم) بعد قضاء جل 18 شهر من التعذيب والمعاملة غير الإنسانية في مركز التعذيب التابع لدائرة التحقيقات الجنائية، وتبرأتهم من قبل محكمة الجنايات الكبرى من كل التهم الموجهة لهم، قضت محكمة الاستئناف العليا

التتمة صفحة 5 و 6

اعتقالات ومحاكمات لـ62معتقل ومحكوم - تتمة 4

الجنائية بتاريخ 28 مارس بسجن 19 شابٍ من قرية كرزكان، وأمرت بحبسهم في الحال. وبعد مداهمات في الفجر وأوقات مختلفة على بيوت أولئك الشباب ومحاصرة القرية بأعداد كبيرة من القوات الخاصة التي تعيث التخريب وترهب الأهالي عند قدومها، تم لحد الآن القبض على ثلاثة (سيد جواد سيد حميد، سيد أحمد سيد حميد، وحبيب أحمد حبيب) من أولئك الشباب الفارين بسبب قناعتهم بأن الحكم عليهم سياسياً ويفتقر لأبسط قواعد القضاء العادل. وقد تقدمت هيئة الدفاع بتاريخ 26 أبريل الماضي طلباً لمحكمة التمييز العليا بالطعن في حكم محكمة الإستئناف إضافة لطلب مستعجل لايقاف أمر القبض لحين النظر في الطعن، إلا إن المحكمة لم ترد حتى هذه الساعة.

2) **قرية المعامير**: (تسعة معتقلين منذ مارس ونوفمبر 2009م في قضيتين مختلفتين في انتظار جلسات النطق بالحكم) قرر قاضي المحاكمة الجنائية الكبرى يوم الأحد الموافق 23 مايو جلسة مرافعة هيئة الدفاع قبل تحديد جلسة الحكم فيما يعرف بقضية معتقلي المعامير التي تتهم النيابة فيها ثمانية من أبناء تلك القرية بالتسبب في موت الباكستاني شيخ محمد رياض في مارس من العام 2009م والذي توفى في مستشفى السلمانية بعد أن تعرض للحرق في سيارته في منطقة المعامير. وكان رياض قد عاش بعد الحادث المذكور لمدة اسبوعين ثم توفى في المستشفى بالرغم من اجراء عدة عمليات تجميل لإزالة أثر الحروق. ورفض القاضي الإستجابة لطلبات هيئة الدفاع والتي منها استدعاء المحققين في مركز الإعتقال الأولي، واستشاري وحدة العناية المركزة بمستشفى السلمانية الطبي وذلك للاستماع لأقوالهم بخصوص المتوفى أثناء تواجده هناك.من جانب آخر، وفي 25 أبريل الماضي تقدمت هيئة المحامين بمرافعتها الدفاعية لمحكمة الجنايات الكبرى عن الشابين حسن عبدالأمير رضي (20سنة) ومجيد حسين صليل (28سنة) التي تتهمهما النيابة بالتورط في أعمال شغب وإشعال "سيلندر- قنينة غاز منزلي" في قرية البلاد القديم مساء الإربعاء 11 نوفمبر الماضي. وقد حدد القاضي 13 يونيو 2010م لتكون جلسة النطق بالحكم بعد أن تم الإستماع لشهود النفي في حين رفض استدعاء شهود الاثبات وذلك بعد ورود تقارير تعرض الشابين لسوء المعاملة والتعذيب في مركز شرطة المنامة لإرغامهما على تغيير أقوالهما وتحويل التهمة ضدهما من جنحة إلى جناية. وقد تم حبسهما بالرغم من خلو تحليل المختبر الجنائي وشهادة الشهود من أدلة تسند الاعترافات المستلة منهما عبر الإكراه.

3) **قرى سترة**: (استمرار حبس شاب لستة أشهر منذ 31 يناير 2010م) لازال الشاب أحمد إبراهيم عبدعلي الخزاز (18سنة) من جزيرة سترة يقضي حكم المحكمة الجنائية الصغرى بالحبس ستة أشهر بدعوى أنه بتاريخ 30 ديسمبر2009م قام ومجموعة بالتجمهر والحرق الجنائي أمام المركز شرطة سترة. وكان والد أحمد قد سلمه بتاريخ 31 ديسمبر 2009م لمركز شرطة سترة استجابة لطلبهم بعد تهديده باستعمال القوة والهجوم على المنزل. وقد تقدم محامي الخزاز بطلب استئناف لينظر في حكم المحكمة الأولي فتم تعيين جلسة النظر في ذلك بتاريخ 20 مايو (أي بعد انقضاء فترة تنفيذ الحكم).

4) **حادثة السهلة**: (خمسة معتقلين منذ 22 نوفمبر 2009م بدأت محاكمتهم في 28 أبريل 2010م) بعد تجديد الحبس دام أكثر من أربعة شهور دون محاكمة ودون توضيح الأسباب منذ اعتقالهم من مناطق مختلفة من خلال مداهمات الفجر لبيوتهم في 22 و23 نوفمبر الماضي وتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، تم تحديد 28 أبريل لأول جلسة لمحاكمة كلاً من سيد عيسى سيد عباس شبر(22 سنة) – أفرج عنه لاحقاً، سيد صادق سيد علي مهدي (17سنة) من السهلة/مدينة حمد، حسين جعفر عبدالكريم (17سنة) من السهلة/باربار، عبد العزيز عبد الرضا ابراهيم (23 عاما) من كرزكان/مدينة حمد وعيسى عبدالله كاظم (18سنة) من كرانة. ويواجه الشبان تهم "الشروع في القتل وحيازة عبوات حارقة" أثناء "تجمهر وأعمال شغب" في منطقة السهلة أمسية الخميس الموافق 19 نوفمبر الماضي. تجدر الإشارة الى بعض الشباب أثبت تواجده في مكان عمله أثناء الحادثة المزعومة كما أن بعضهم لا يمت بأي صلة للبقية، إلا إن النيابة أصرت على تكوين الدعوى ضدهم جميعاً مستندة على الإعترافات المستلة عبر الإكراه ووسائل التعذيب التي يعتمدها مكتب التحقيقات الجنائية السيئ الصيت. يتم محاكمة أولئك الشباب بتلك التهم استناداً على قانون الإرهاب سيء اللصيت وقد حدد الشيخ محمد الخليفة - قاضي المحكمة الكبرى (القاضي لجميع القضايا المرتبطة بالاحتجاجات الشعبية) الجلسة الثانية لهم في 24 مايو الحالي.

5) **المالكية/دمستان**: (محاكمة لستة شبان في قضية حرق منزل واعتقال ناشط بدعوى الاعتداء على موظف عام أثناء تأدية واجبه) تتواصل محاكمة ستة شبان أعمارهم تتراوح بين 15-17 سنة بتهمة الإشتراك في محاولة حرق منزل النائب البلدي علي منصور بقرية المالكية الذي حدث في ظروف مريبة من قبل مجهولين فجر 7 ديسمبر الماضي. ومن خلال مداهمات المنازل في فجر الاربعاء الموافق 16 ديسمبر الماضي أقدمت الأجهزة الأمنية باعتقال صادق الوردي بالإضافة لعلي جعفر أحمد، علي محمد بو حميد، صادق علي عبدالله، حسين ناصر عبدالله، فيصل سلمان عبد الحسن من قرية المالكية وكذلك عبد الشهيد صالح مكي من قرية دمستان المجاورة. وتشير التقارير الى تعرض الشبان للتعذيب الشديد وسوء المعاملة لإرغامهم على الاعتراف على أنفسهم، وكان ذلك جليا عند جلبهم لتمثيل الواقعة، حيث تم ضربهم هناك- عند بيت النائب- وعلى مرأى من الجميع. وبالرغم من التنازل الرسمي "للمجني عليه" النائب البلدي علي منصور في هذه القضية، إلا إن المحاكمة لازالت مستمرة حيث تعقد في 25 مايو الجلسة التالية لتمكين النيابة استدعاء "شهود الإثبات".

من جانب آخر، فقد قامت السلطات الأمنية باستدعاء الناشط حسين عبدالله بو راشد (32سنة) من نفس المنطقة واعتقلته عند وصوله صباح الأحد الموافق 25 أبريل الماضي لمركز شرطة مدينة حمد بتهمة الاعتداء على رجل أمن. وكان حسين قد اعتقل سابقاً في قضية مصائد الأسماك التي وضعها أحد أفراد العائلة الحاكمة بهدف الإستيلاء على الساحل بعد فشل الأخير في بناء حاجز (جدار) اسمنتي لفصل ساحل المالكية بغير وجه حق. ولا يعرف حقيقة التهمة الموجهة للناشط حسين، ولكن تهمة الإعتداء على موظف أثناء تأدية واجبه هي احدى أبسط التهم التي تستعملها السلطات الأمنية لاستهداف النشطاء ومحاكمتهم. وقد أفرج عن حسين بوراشد يوم الإثنين الموافق 17 مايو 2010م بكفالة مالية قدرها 100 دينار، مما يدلل على بقاء القضية ضده.

6) **منطقة النعيم**: (سجين المعلومة منذ 14 مايو 2009م)حدد قاضي محكمة الإستئناف 13 يونيو 2010م لجلسة النطق بالحكم على الشاب حسن سلمان أبو علي(26سنة) الذي يقضي عقوبة الحبس لثلاث سنوات بتهمة نشر قائمة بأسماء منتسبي ما يعرف بجهاز الأمن الوطني. وكانت محكمة الجنايات الكبرى قد أصدرتها حكمها على حسن أبو علي في 16 سبتمبر 2009م، بعد فترة اعتقال وحبس من مكان عمله بتاريخ 14 مايو من نفس العام. وفي الوقت الذي لم تقدم النيابة أي أدلة تثبت قيام حسن أبو علي بنشر تلك القائمة الموجودة في المنتديات الإلكترونية، ودون تبيان الأسباب، عقدت الجلسة الماضية بتاريخ 7 مارس بسرية بحضور الشاب حسن ومحاميه وممثل النيابة أضافة للشهود من جهاز الأمن الوطني ودائرة التحقيقات الجنائية، بينما تم اخلاء قاعة المحكمة من الصحفيين و ذوي "المتهم".

7) **عالي / جدحفص**: (خمسة معتقلين في حرق إطارات في منتزه عين عذاري): بتاريخ 14 مارس 2010م، شهد منتزه عذاري حريق كبير في الإطارات الموجودة في صالته الخاصة بسباق السيارات الصغيرة ولم يعرف سبب ذلك إلا إن الأجهزة الأمنية ادعت بأنه مفتعل وقامت بسلسلة اعتقالات بعد ذلك ووجهت لم تم اعتقاله تهم الإشتراك في ذلك الحريق. ففي نفس الفترة توجه سعيد عبدالجليل النعيمي (18 سنة) من

التتمة صفحة 6

اعتقالات ومحاكمات لـ62معتقل ومحكوم - تتمة 4،5

قرية جدحفص لمستشفى السلمانية حيث كان يعاني من حروق أصيب بها أثناء تواجده في أحد المخيمات الشبابية في الصخير، فما كان من أفراد جهاز الأمن المتواجدة في المستشفى إلا أن تعتقله من حينها وتوجه له تهمة التورط في حريق عذاري، ولا يزال الشاب سعيد في المستشفى- تحت الحراسة الأمنية المشددة- حيث يتماثل للعلاج بسبب تعرضه للحريق في مناطق حساسة تستلزم بقاءه هناك وقد أمر وكيل النيابة بحبسة لمدة 30 يوما. وبتاريخ 19 مارس 2010م قامت الأجهزة الأمنية باعتقال كلا من يوسف أحمد عبدالله علي (19 سنة) وحسين عبدالله سلمان (25 سنة) وعلي منصور ابراهيم من منطقة عالي واتهمتم النيابة بالاشتراك في حريق عذاري المزعوم. وبعد أكثر من شهر من إعتقال الشبان الأربعة أي في 14 أبريل، وجهت النيابة لقاسم حسن مطر احمد حسن (19سنة) تهمة تضليل العدالة و الادلاء بمعلومات كاذبة بعد ان استحضرته سابقاً للشهادة، ليتحول من شاهد لمتهم مع بقية المجموعة الذين تم تجديد الحبس لهم لمدة 45 يوما.

8) **منطقة رأس الرمان** (معتقلان بتهمة رمي السفارة البريطانية بزجاجة حارقة) في مساء الإثنين الموافق 16 مارس الحالي، وأثناء تواجد السفير البريطاني في فعالية غير معلنة، ألقيت قنبلة صوتية على المبنى الخارجي للسفارة الواقع بالقرب من منطقة رأس الرمان. وفي اليوم التالي قامت على أثرها الأجهزة الأمنية بمداهمة أثناء الفجر للشابين عادل أحمد إبراهيم البرني (18 سنة) وإبراهيم أحمد إبراهيم (15سنة) من نفس المنطقة مدعية بأنهما اعترفا بمسئولية الإعتداء على السفارة، وقد تم تسليمها للنيابة العامة للتحقيق. تأتي محاولة الإعتداء المشبوهة في وقت تتعرض له المملكة المتحدة لحملة شرسة من قبل بعض الجهات المحسوبة على السلطة بسبب فشل الأخيرة في إقناع السلطات البريطانية بسحب اللجوء السياسي الذي تم منحه لعدد من المعارضين والناشطين البحرينيين المقيمين هناك. ويعتقد بأن اختيار الشابين الصغار السن من منطقة شيعية مجاورة للسفارة يراد منه تحريك المملكة المتحدة لتتخذ موقفاً سلبياً من أصحاب وطالبي اللجوء البحرينيين الشيعة الذين يبدو أن السلطات منزعجة كثيراً من تواجدهم ونشاطهم في الخارج.

9) **قرية عالي** (معتقلان منذ 18 مارس بتهمة الكتابات الجدارية) بهجوم أثناء وقت فجر الخميس الموافق 20 مارس 2010م أعتقل كل من علي عبدالله سلمان (20 سنة) وعامر حسن ابراهيم (14 سنة) من منازلهم في منطقة عالي وذلك بتهمة المشاركة في الكتابة على جدران المنطقة. وحيث لم يتم اعتقال الشابين وهم متلبسين، يعتقد بأن أسلوب الإعتراف عبر وسائل الإكراه والتعذيب هو ما انتهجته الأجهزة الأمنية لإستهدافهما وفي ذلك الوقت. تجدر الإشارة الى أن علي عبدالله سلمان هو الأخ الأصغر لحسين عبدالله سلمان الذي اعتقلته السلطات الأمنية في اليوم السابق وتوجه له، بالإضافة لثلاثة آخرين تهم إشعال الإطارات في منتزه عذاري قبل حوالي خمسة أيام. ولا يعرف لحد الساعة مصير الشابين علي وعامر في وسط قلق كبير لدى أهليهما من تعرضهما لسوء المعاملة والتعذيب في مكاتب التحقيقات الجنائية سيء الصيت.

10) **قرية الديه** (ثلاثة معتقلين دون معرفة التهمة) في مساء الاثنين الموافق 10 مايو الحالي، وبعد مطاردة من قبل ميليشيات السلطة (مدنيين مسلحين) في سيارات مدنية، تم اعتقال الشاب محمود حسن صالح في منطقة المصلى حيث كان متوجهاً لزيارة أحد أصدقائه هنا. ولا تعرف التهمة الموجهة لمحمود (من قرية الديه) إلا إنه ممن تم الحكم عليه بالحبس لمدة سنة في قضية ما عرف بحادثة ديسمبر 2007م بعد استشهاد الشاب علي جاسم في 17 ديسمبر من ذلك العام، والتي تلتها اعتقالات طالت العديد من نشطاء اللجان الشعبية واتهمتهم السلطات بالتورط في سرقة سلاح وحرق سيارة شرطة في أحداث ما بعد ذلك. وقد تعرض الشاب محمود، بعد الإفراج عنه في يوليو 2008م للملاحقة والمضايقة من قبل أفراد ما يسمى بجهاز الأمن الذي مارس جميع صنوف التعذيب معه أثناء اعتقاله في قضية ديسمبر 2007م. ولا يعرف مصير محمود لحد الان، كما إن هناك قلق شديد على تعرضه لسوء المعاملة والتعذيب بقصد توجيه تهمة له في القضايا السابقة الذكر التي لم يتم لحد الان تحويلها للمحاكمة.

وفي فجر الإثنين 17 مايو داهمت قوات الأمن الخاصة منزل كلا من الشابين علي عباس زهير (16 سنة) ومنعم أحمد علي الصددي (16 سنة) من نفس المنطقة بعد أن أثاروا الرعب في نفوس أفراد عائلتهما والجيران وتم اقتيادهما بشكل منفرد لمنقطة غير معروفة. وأشار شهود عيان لتعرض والدة علي عباس زهير للاعتداء بالضرب من قبل القوات الخاصة أثناء قيامهم باعتقال ابنها.

11) **قرية الدراز** (معتقل بتهمة صناعة مولوتوف وحرق بوابة مدرسة) أعتقلت السلطات الأمنية

عادل أحمد ، و إبراهيم أحمد بالقيد

الشاب محسن ابراهيم المرزوق (18سنة) من قرية الدراز، بتهمة صنع زجاجات حارقة (مولوتوف) والقائها على مدرسة الدراز الإبتدائية. وكان الشاب محسن في منزله عند هجوم أفراد مكتب التحقيقات الجنائية مدعوماً بالقوات الخاصة، بهدف اعتقاله. وتشير التقارير الى تعرض الشاب محسن للتعذيب الشديد أثناء التوقيف في مركز شرطة البديع لإرغامهم على الإعتراف بمسئوليته عن محاولة إشعال الحريق "المشبوه" لبوابة مدرسة الدراز. وقد تم تحويل محسن إبراهيم المرزوق للنيابة العامة يوم الأحد الموافق 16 مايو الحالي والتي قررت حبسه لمدة أسبوع على ذمة التحقيق.

12) **قرية الدير** (طفلان - معتقل تم تجديد حبسه ومحكمة استئناف لآخر) يحضر الأربعاء الموافق 19 مايو 2010م الطفل رضا رجب (15 سنة) أول جلسات الإستئناف ضد الحكم بحبسه ثلاث شهور مع وقف التنفيذ الذي حكمته عليه محكمة الجنايات الصغرى متهمة إياه بالتجمهر والشغب. وكان رضا قد اعتقل بتاريخ 18 نوفمبر 2009م وبقى في المعتقل وتعرض للضرب وسوء المعاملة حتى 7 يناير2010م حين أفرج عنه وألزم بحضور المحكمة التي قضت لاحقاً بحبسه مع وقف التنفيذ.

من جانب آخر، فقد جددت النيابة بتاريخ 16 مايو 2010م الحبس للطفل علي جمعة (14 سنة) لمدة 45 يوماً متهمة إياه بالتجمهر والشغب، بعد أن أعتقل في الدير من قبل القوات الخاصة التي تكالبت عليه بشكل جماعي وأوسعته ضرباً وركلاً. تجدر الإشارة أن علي جمعة يعاني من مرض السكلر، وتشير التقارير لإصابته برضوض في وجهه وأنحاء مختلفة من جسمه، ويخشى معاناته من أزمة السكلر الحادة بسبب ظروف الإعتقال والحبس غير المؤهل لطفل مريض بحالته.

13) **المنامة** (طفل معتقل منذ 15 أبريل 2010 بتهمة المشاركة في أعمال شغب) بتهمة الإشتراك في أعمال شغب والمقصود بها المسيرة التي أعلن عنها وتم إلغاءها قبل انطلاقها بتاريخ 15 أبريل 2010م، أعتقلت القوات الخاصة الطفل سيد علي سيد هادي العبار (15 سنة) من العاصمة المنامة وذلك أثناء سيره بالقرب من مستشفى الإرسالية الأمريكية. وأشار شهود عيان الى تعرض سيد علي، ذي الجسم النحيل، للضرب المبرح من قبل القوات المرتزقة بعد أن تحاوشوه من كل جانب بالركل واللكمات في مناطق مختلفة من جسمه قبل أخذه للمعتقل. وكانت النيابة قد أمرت بحبسه على ذمة التحقيق، وهو الإجراء المعتاد في الكثير من الحالات التي تبدو على حالة المعتقل آثار الضرب والتعذيب والمعاملة غير الآنسانية، حيث يتم حبسه حتى يتماثل للشفاء بعيداً عن أنظار أهله والعالم. وسوف يمثل سيد علي أمام النيابة يوم الثلاثاء الموافق 18 مايو لتجديد حبسه أو الإفراج عنه.

العمل السياسي الملتزم له شروطه وضوابطه، وهذا بعضها

من يبني الامم ويصنع المجتمعات ويحدث التغيير؟ من يقف بوجه الظلم والاستبداد بدون خوف او وجل، ويعلن موقفه منهما بدون ان يحسب للموقف الف حساب ويتردد فيه الف مرة؟ من يكون أبا ذر عصره فيقول للحاكم اللص: من أين لك هذا؟ من يقف بوجه المحتل ويخاطبه قائلا:
أيها المعتدي ارحل عن ارضي وارض اجدادي فأنت غريب؟ من يرفع المشروع الذي آمن به، لا يتنكر له ولا يساوم عليه ولا يتكيء على منطق "المصلحة" لتبرير التخاذل والنكوص؟ من يرفع راية الحسين ويشق بها الصفوف، غير آبه ان وقع على الموت ام وقع الموت عليه؟ من يرفع لواء التصدي للظلم والاضطهاد بعيدا عن الحسابات الشخصية والمنطق المادي في حساب الربح والخسارة؟ من يصارح شعبه ليقول: أنا ضعيف لا استطيع مواجهة فرعون وجنوده، بدلا من منطق التبرير وشرعنة التخاذل؟

هل من رائد لا يكذب أهله، يتصارح مع من حوله بلسان واضح، بعيدا عن منطق الهيمنة الفكرية والدينية، ويتخلى عن منطق التكفير والتشكيك في النوايا او تسخيف مواقف الصامدين؟ من يملك الشجاعة ليخاطب الطاغية بما هو فيه وليس بلغة التملق والمصلحات المقدسة التي كادت تفقد بريقها وقداستها؟ من يقول للظالم: انت ظالم؟ وللسارق: أنت لص؟ وللجلاد: أنت معذب؟ وللانتهازي: أنت متسلق؟ ولوعاظ السلاطين: أنتم من تشرعنون الظلم وتقوون شوكة الظالم؟ ولمن نصب نفسه واعظا للثائرين المظلومين: كفى هذا الخطاب الخانع والاستهداف غير المقدس لرافعي راية الحق، المدافعين عن المظلومين؟

لو كان هناك بعض من هؤلاء لأصبحت الامة بخير، ولما استطاع المتجبرون السيطرة على مقدراتها ولفشل عشاق المناصب وعبيد المال عن تبرير سقوطهم الاخلاقي والانساني والديني! لو كان هناك من يؤمن بحديث رسول الله (ص): سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فنهاه فقتله"، لما تطاول الظالمون ولما استطاعوا تمرير مشاريعهم على الفقراء ولما تمادوا في الظلم حتى النخاع. لو كان هناك من يقرأ حديث رسول الله (ص): ان من اعظم الجهاد عند الله كلمة حق امام سلطان جائر" لما تفرعن الطغاة ولما تعاملوا باستكبار مع المظلومين. فعندما أقدم طاغية البحرين الحالي على مشروعه الاجرامي باحداث تغيير سكاني خطير، كان يستند الى حالة الصمت التي تعم البلاد في غياب روح الحرية وقيمها وروادها. ففي بطن الليل الموحش، قام الطاغية بحياكة خيوط الجريمة عازما على تغيير هوية البلاد الثقافية والدينية والقضاء على تاريخها المديد، واستهداف سكانها الاصليين (سنة وشيعة). في تلك اللحظات عقد تحالفا مع الشيطان ليفتكا معا بهذا الشعب الطيب الذي تعايش ابناؤه إخوة متحابين على مدى العقود والقرون، وراح يغرس بذور الشقاق والاختلاف، بعد ان أوكل الامر الى وزير ديوانه السيء الصيت. واستيقظ البحرانيون على واقع مرير، اختلطت فيه الاوراق، وتباغض فيه الأحباب، واختلف فيه الاصحاب، واصبح الناس مفتونين في دينهم واخلاقهم ومواقفهم. سعى الطاغية لاخفاء ذلك بالانوار التي تعشي الابصار، فأخفى معالم الجريمة ردحا، حتى ادرك الناس الحقيقة المرة، وشعروا انهم بين امرين: مواجهة الطغيان والاستبداد والفساد، او استمراء ما يجري مع الحلم بوهم التغيير البطيء.

هل تغير الباطل يوما الا اذا ثبت الحق اقدامه؟ فمن اهم أعداء التغيير؟ من يقول ان مصلحة الشعب الاصلي (سنة وشيعة) تتحقق باستمرار الاحتلال الغاشم الذي وسع عدوانه واستهدف الاحرار، ونكل بالابرياء. المواطنون اليوم يواجهون استحقاق الصمت عشرة اعوام، وهو استحقاق ثقيل يفرض نفسه على ذوي الضمائر الحية والقلوب المتحركة والنفوس التي تعشق الايمان والحرية وتنفر من الاستعباد والانحراف. يعيش البحرانيون اليوم خيار التشبث بطريق الهدى والحق، وما ينطوي عليه ذلك الخيار من تضحيات يعجز عنها البعض ولا يستسيغها عشاق الدنيا ومحبو الراحة الذين يعيشون على الاوهام ويعتقدون ان التغيير سيتحقق بدون تضحيات. كما يواجهون خيار النهوض كرجل واحد رغبة في التصدي للاحتلال ورموزه وثقافته وسياساته وترهاته، وهو خيار الحياة الحرة التي لا تتحقق الا بالتضحيات. وهل تحقق لأحد يوما عيش كريم وحرية مشرفة بدون تضحية؟ ومن قال ان الذي يضحي لتحقيق العيش الايماني السعيد يحتاج لرخصة من أحد؟ من قال ان من يتصدى لطغيان رموز حكم الاحتلال في البحرين متهور او غير واقعي؟ فهل من الواقعية في شيء ان يقبل المرء بالاستعباد والاستضعاف والله سبحانه وتعالى يقول: الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، قالوا: فيما كنتم؟ قالوا كنا مستضعفين في الارض، قال: ألم تك أرض الله واسعة فتهاجروا فيها؟ فما عذر من يقبل بالاستضعاف؟ وما ذريعة من يحتمي وراء هذه المقولة ليرر تقاعسه وخنوعه؟ ثمة عامل واحد يمنع اتخاذ المواقف الرسالية تجاه الظالمين، وهو الهيبة منه، ولذلك قال رسول الله (ص) "إذا رأيت أمتي تهاب الظالم أن تقول له: أنت ظالم، فقد تُودِّع منهم"

الجميع مطالب بتحديد موقف ازاء الظلم والاستبداد، خصوصا عندما يتفرعن الطاغية ويقمع ويقتل ويخطط لتدمير الوطن والمواطن وما يرتبط بهما من قبل. ولطالما رفع المؤمنون شعاراتهم الهادفة لاقامة النظام الاسلامي العادل بديلا لانظمة الاستبداد والظلم، ولكن ما اكثر الذين تخلوا عن هذا الشعار، واستبدلوه بمقولات "الواقعية" و "تحقيق الممكن" و "الحفاظ على امن الطائفة". ونستطيع القول بان من المستحيل حفظ امن اي مواطن في ظل النظام الذي يحكم بالظلم. وهل ثمة من يشك في ظلم حكام البحرين وظلامة اهلها؟ ان الحديث عن الظلم يتصل بمنظومة المفاهيم والقيم التي يحملها الفرد، وبالتالي فمن الضروري فحص هذه المنظومة وتجديد فهمها ومواءمتها مع الظروف. والاهم من ذلك الابتعاد عن شخصنتها، لكي تبقى نقية، وغير ملوثة باجتهادات العقل البشري المحدود في تفكيره وآفاقه. ومن أكبر الآفات الكبرى التي تواجهنا الاصرار على الشخصنة، والابتعاد عن الحق المطلق، مع ان الامام عليا عليه السلام يقول: "لا تقيسوا الحق بالرجال، ولكن قيسوا الرجال بالحق"، او كما يقول: "اعرف الحق تعرف أهله"

انها دعوة للفصل بين المفهوم والمصداق، وهو عكس ما يجري في ساحتنا. ان الآمل ان

المشيمع: الثورة قادمة

أكد المشيمع أنه كلما أوغلت العائلة الحاكمة في استخدام القوة وفرض القانون بالعضلات كلما أوجدت المزيد من مساحات العداء و الصراع في الساحة البحرانية، وأضاف: أعتقد أنَّ التمرُّد يزداد وأنَّ الثورة قادمة حتماً إذا شاء الله؛ لأنَّ النظام مصرٌّ على أن يستمر في طريقته العنجهية وعدم الاعتبار واللامبالاة تجاه أي قيمة من قيم الدين والقانون والمجتمع، وتعطي المجال لضباطها وقواتها لتمارس القمع والاستهدافات المختلفة ضد المواطنين تحت طائلة ومبررات غريبة.

العالم مطالب بالتدخل- تتمة ص 1

الماضي منظمة العفو الدولية" فقد أكد المسؤولون الخليفيون اصرارهم على استعمال الاسلحة المحرمة دوليا. ويعتبر تصريح بوحمود ردا مباشرا على ذلك البيان، ورفضا خليفيا للالتزام بالقوانين الدولية. والواضح من هذا التصريح ومن تصرفات الاجهزة الامنية ان الخليفيين ماضون في مشروعهم الخبيث بالقضاء على اهل البحرين، سواء بالتجنيس السياسي المقيت ام اساليب التركيع والاستعباد والاعتقال والتعذيب، ام الاستهداف المباشر بالقتل. وقد رفض المحتلون الخليفيون حتى اليوم اجراء اي تحقيق في استشهاد عدد من البحرانيين في عهد الديكتاتور الحالي مثل نوح خليل آل نوح، محمد جمعة الشاخوري، مهدي عبد الرحمن، عباس الشاخوري وعلي جاسم. كما رفض المحتلون الخليفيون اجراء اي تحقيق في جرائم التعذيب التي وثقت منظمة هيومن رايتس ووج عددا منها في تقريرها الاخير الذي صدر في شهر مارس الماضي.

انه صراع مرير بين طرفين: آل خليفة الذين احتلوا البلاد بالقوة ويسعون لابادة سكانها الاصليين (شيعة وسنة) واهل البحرين المتشبثين بارضهم ووطنهم، والرافضين الخضوع للمحتلين. هذا الصراع مر بمراحل عديدة حتى وصل الى الوضع الحالي الذي هو الاخطر لانه مرحلة كسر العظم بين الجانبين. الامر الايجابي الذي اثبتته عقود الاحتلال الخليفي فشل المحتلين في التطبيع مع السكان الاصليين (شيعة وسنة). هذا الفشل الذريع يتمثل حاليا بالمفاصلة السياسية والاجتماعية والثقافية بين الطرفين، فالخليفيون يعيشون ضمن مستوطناتهم في الرفاع، ويرفضون الاحتكاك المباشر مع البحرانيين، الى حد منعهم من تملك الاراض في تلك المنطقة. كما يرفضون التزاوج مع البحرانيين، ويعاقبون من يكسر هذه القاعدة من آل خليفة بحرمانهم من الامتيازات الخاصة بهم. هذا الصراع المرير يزداد تأججا يوميا نتيجة سياسات الشخص الذي أسند الطاغية اليه ملف ادارة البلاد حتى اصبحت الطائفية العنوان الاوضح في كل سياساته. وقد ادى ذلك لتعمق مشاعر الكراهية الشعبية للحاكم وبطانته، لان خالد بن أحمد آل خليفة، وزير ديوان الطاغية، يمثل أسوأ الصور في اذهان المواطنين بطائفيته وحقده. وقد اصبح هذا المجرم الذي يضم فريقه اشخاصا لا يقلون سوءا مثل احمد عطية الله آل خليفة، الشخص الذي كشف تقرير البندر دوره الخبيث في ترويج الثقافة الطائفية والتشطير المجتمعي، رمزا لكل ما هو سيء في مشروع الاحتلال الخليفي كالحقد الطائفي والاستبداد والابادة والتمييز ودعم التطرف. وبذلك اصبح الحاكم الحالي رمزا للوحشية والجشع والحقد، وأسوأ الحكام الخليفيين على الاطلاق، وبذلك دخلت البلاد مرحلة سوداء قاتمة ستشهد المزيد من الاحتقان والاحتراب، والمفاصلة بين القاتل والضحية، بين الجلاد والسجين، وبين اللص وصاحب الحق المسروق.

في الفترة الاخيرة شعر المحتلون الخليفيون بتراجع حظوظهم على الساحة الدولية. ومن مظاهر هذا التراجع: فشل المشروع السياسي الذي فرضه الديكتاتور الحالي على البلاد بالقوة، فلم يحظ بأي دعم دولي على الاطلاق. وبلغ الاستسخاف الدولي بهذا المشروع مستوى هابطا جدا عندما ادرجت منظمة "بيت الحرية" البحرين ضمن الدول التي "لا توجد بها حرية". ومن المظاهر ايضا شعور المسؤولين الخليفيين بتأرجح دعم حلفائهم في واشنطن ولندن، الامر الذي دفع ولي العهد الخليفي الذي اصبح شريكا اساسيا في الفساد المالي والاداري، للقيام بزيارات متواصلة الى الولايات المتحدة وبريطانيا في محاولات يائسة لتحييد نتائج عمل المعارضة التي نجحت في كشف طبيعة الاحتلال الخليفي بشكل غير مسبوق. وكان آخر هذه الزيارات الى الولايات المتحدة حيث التقى المسؤول الخليفي الذي كان يأمل ان تساعده ثقافته الامريكية في اختراق قلوب اصدقاء عائلته بشكل فاعل، والتقى خلال تلك الزيارة بعدد من اعضاء الكونجرس للتأثير عليهم وتغيير الصورة السوداء التي ارتسمت في اذهانهم نتيجة جرائم التعذيب التي ارتكبوها وتكريس نظام الاستبداد والديكتاتورية والتمييز ضد اغلبية المواطنين وقمع الحريات العامة خصوصا حرية التعبير. ولي العهد الخليفي يجد نفسه اليوم مستهدفا بدعاوى الفساد خصوصا بعد ان أصبح يسمى "شيخ بحر" بسبب استيلائه على مساحات شاسعة من البحر، واستلامه العمولات بعشرات الملايين من الدولارات كعمولات من تجار البناء. كما يجد والده، الحاكم الديكتاتور، مستهدفا بدعاوى دولية بارتكاب جريمة "الابادة" ضد الاغلبية البحرانية التي اصبحت مستهدفة في وجودها على كافة الصعدان. برغم ذلك فقد بلغت صورة الحكم الخليفي من السوء درجة لا يصلها اي نظام عربي آخر، واصبح داعموه في موقف حرج خصوصا مع تكرر التقارير الدولية التي تدينه وتكشف عوراته وجرائمه. انها حرب طاحنة بدأت وسوف تتواصل حتى يظهر الله الحق ويمحق الباطل، ويهلك الطغاة والظالمين والجلادين، وينصر عباده المؤمنين.

مـلـيـنـة مـنـكـم حـمـد

ملينه منكم حمد واحنه بقطار الموت
كل لحظه عبوه بكتر وارواحنه بتابوت

ملينه منكم حمد صار النا سبع اسنين
كل سنه يسوء الوضع ماشفنه منكم زين
اشردنه منكم حمد بس كهربه وتموين
وشحّن علينه هذن لا كهربه ولا قوت
ملينه منكم حمد وحنه بقطار الموت

ملينه منكم حمد كلش تردّه الحال
ياكل كَشور الشعب واهل السياسه احوال
بس الحزن والقهر من عنده نبني بيوت
ملينه منكم حمد وحنه بقطار الموت

ملينه منكم حمد والله ملينه
جذاب ثاري الحلم وعلومه مو زينه
ما ندري معنى الحلم نصبح بحلك الحوت
ملينه منكم حمد وحنه بقطار الموت

ملينه منكم حمد من كلشي محرومين
ظلّت بعد عل الهوه وحتى الهوه مو زين
بالصيف نشبع قهر وبالشته بردانين
نشكي ولا ننسمع ياهو اليسمعه الصوت
ملينه منكم حمد واحنه بقطار الموت

ملينه منكم حمد بس الامل موجود
مادام حر الشعب يصبر بعد ويجود
ربك اذا يلتفت يكظن ليالي السود
بس المهم والاهم ما ينولد طاغوت

كل لحظه عبوه بكتر وارواحنه بتابوت
ملينه منكم حمد واحنه بقطار الموت

القيادي في تيار الوفاء الاسلامي الشيخ النوري :
ينبغي عدم التعويل على نزاهة ملك البلاد في ملف أملاك الدولة وغيره . فملك البلاد ليس جزءاً من الحل ، وليس حكما نزيها بين السلطات . بل هو جزء من المشكلة و هو ليس طرفا نزيها في هذا الملف، والحديث عن تقديم الملف بين يدي الملك وعن مشروعه الإصلاحي كأنه (الكهف الحصين) هو مضيعة للوقت و تغيير وتغييب للحقائق الواقعية